الحركة الدولية

قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
22-23 حزيران /يونيو 2022، جنيف

تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

تقرير مرحلي

حزيران/يونيو 2022

AR
CD/22/15
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد

السيد روبرت تيكنير، حائز على وسام الاستحقاق الأسترالي، المراقب المستقل، حسب التكليف المنصوص عليه في القرار رقم 10 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019، الذي أيّده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في القرار رقم 8

عرض موجز

في عام 2019، أعرب مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن خيبة أمل شديدة لعدم تنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تنفيذاً كاملاً حتى الآن، وبعد مرور حوالي 14 عاماً.

وإذ أقّر مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي بأن التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم سيمثل إنجازاً هاماً للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وسيساهم في تعزيز قوتها ووحدتها، فهما طلبا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) تجديد ولاية مراقب مستقل حتى انعقاد مجلس المندوبين في عام 2021، وضمان تقديم تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى مجلس المندوبين وعبره إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

وأكّد مجلس المندوبين لعام 2019 والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثون مجدداً إصرارهما الجماعي على دعم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم، وأعربا عن رغبتهما القوية في تحقيق التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والتثبت منه بوصفه رمزاً هاماً يدل على الأمل والنجاح.

وعُيّن السيد روبرت تيكنير، الحائز على وسام الاستحقاق الأسترالي، في عام 2016 من أجل مواصلة عملية مراقبة مذكرة التفاهم بين جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والاتفاق المصاحب لها؛ أي الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية. وهي عملية تولّتها سابقاً الحكومة السويسرية (2006)، والسيد بار ستنباك من فنلندا (المراقب بين عامي 2007 و2013)، واللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2014-2015). وهذا التقرير هو التقرير السابع الذي يقدّمه السيد روبرت تيكنير إلى الحركة منذ أن بدأ ولايته، والتقرير الكتابي السادس عشر المقدّم إلى الحركة منذ توقيع مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

ومن دواعي الأسف الشديد أن هذا التقرير يخلص إلى أن جمعية ماجن دافيد أدوم لا تزال تعمل في أراضي عمل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما حددتها مذكرة التفاهم، دون الحصول على موافقة جميعة الهلال الأحمر الفلسطيني، وهو ما يشكل انتهاكاً لمبدأ الوحدة الأساسي، وأن أي تقدّم ملموس لم يُرصد في تنفيذ أوجه التعاون بين الجمعيتين الوطنيتين على النحو المتوخى في مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية. وذلك على الرغم من الالتزامات الإنسانية المنصوص عليها في الوثيقتين، ورغم الرسائل التذكيرية المتكررة الموجّهة إلى الجمعيتين الوطنيتين، المدرجة في تقارير المراقب السابقة. ويُبقي المراقب على ما سبق وأن ذكره من مبادئ ودواعي قلق بشأن هذه المسائل.

وسيشكل الحل الكامل للمسائل بالطريقة التي دعا إليها المراقب في التقريرين المرحليين الأخيرين خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى كلا الجمعيتين الوطنيتين، وإنجازاً عظيماً للحركة نفسها.

ويُختتم هذا التقرير بتوصية قوية، إضافة إلى أي إجراءات يقرّرها مجلس المندوبين بشأن مستقبل عملية المراقبة، من أجل مواصلة تحقيق دبلوماسية ومناصرة بناءتين مع الحكومة الإسرائيلية، بما يتماشى مع الآراء المُعرب عنها في قرارات سابقة لمجلس المندوبين والمؤتمر الدولي، ويشجّع حكومة إسرائيل على دعم جمعية ماجن دافيد أدوم في تنفيذ الاتفاق.

مقدمة ومعلومات أساسية

ينبغي قراءة هذا التقرير باقتران وثيق مع تقرير المراقب المقدّم إلى مجلس المندوبين لعام 2019 والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، الذي بيّن التزامات الطرفين المعنيين والجهود المبذولة على مدى عدة سنوات للوفاء بهذه الالتزامات. وقد أُتيح التقرير للحركة فيما بعد وهو مرفق بهذا التقرير (الملحق ألف).

وأشار تقرير مرحلي صدر مؤخراً، في أيلول/سبتمبر 2021، إلى بعض العوامل الرئيسية الخارجة عن الطرفين، التي أثّرت على تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، وكذلك على عملية المراقبة المستقلة نفسها خلال الفترة التي تلت الاجتماع الأخير لمجلس المندوبين.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، ذكّر التقرير الحركة بأن جائحة كوفيد-19 بدأت تجتاح العالم بأسره بعد فترة وجيزة من الاجتماع الأخير لمجلس المندوبين. وأصبحت التداعيات الهائلة لهذه الجائحة معروفة ولا داعي لتفصيلها هنا. بيد أن ذلك يكفي للخلوص إلى أن اجتماع سلسلة من الأحداث، منها الانتخابات المتلاحقة وغير الحاسمة التي جرت في إسرائيل، وجائحة كوفيد-19 العالمية وفترة النزاع الخطير والكثيف الذي شهدته المنطقة في أيار/مايو 2021 (وتركّز خاصة، لكن دون الحصر، في قطاع غزة والمناطق الإسرائيلية القريبة من القطاع، مخلفاً عواقب إنسانية كارثية في بعض الأماكن)، جعلت جميعها من المستحيل على المراقب أن يسافر إلى المنطقة ويواصل أي مناقشات هادفة مع الجمعيتين الوطنيتين وسلطاتهما.

وأشار التقرير المرحلي، من بين الآثار العديدة للجائحة وفترة النزاع، إلى انشغال الجمعيتين الوطنيتين الكبير والناجم عنهما، بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمجتمعات المتضررة.

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لا تزال هذه المسائل تؤثر سلباً، وإن بدرجات متفاوتة، على تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية. ويرد الاتفاقان في الملحق باء.

التطورات التي استجدت منذ صدور التقرير المرحلي للمراقب في أيلول/سبتمبر 2021

في تموز/يوليو 2021، كتب المراقب رسمياً إلى جمعية ماجن دافيد أدوم رسالة جدّد فيها طلبه القائم بتقديم معلومات محدّثة عن الأنشطة التشغيلية التي تنفذها جمعية ماجن دافيد أدوم في المناطق التي تحدّدها مذكرة التفاهم على أنها تقع في الأرض الفلسطينية وخارج الحدود المعترف بها دولياً لدولة إسرائيل. وطلبت أيضاً تلك الرسالة الموجّهة إلى جمعية ماجن دافيد أدوم تقديم معلومات عن حالة التشريع الخاص بحماية الشارة، الذي يرمي إلى مواءمة أحكام قانون جمعية ماجن دافيد أدوم مع التنقيح الذي أُدخل على النظام الأساسي للحركة عام 2006، عقب اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949.

وكتب المراقب أيضاً إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني خلال شهر تموز/يوليو 2021 وطلب منها تقديم معلومات إضافية تتيح إعداد تقرير دقيق وشامل عن جميع أحكام مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية لعرضه على مجلس المندوبين المقبل.

وبعد أن تلقّى المراقب تقرير تقييم مرحلي من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في آب/أغسطس 2021 فيما يتعلق بالفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 31 تموز/يوليو 2021، تلقّى في نيسان/أبريل 2022 تقريراً آخر يتعلق بالفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022. وتناول التقرير الذي قدّمته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى المراقب

مسائل النطاق الجغرافي، إضافة إلى ما وصفته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني "بالمشاكل والعقبات" التي تعترض الجمعية في مهامها الإنسانية والطبية.

ولم يتلقّ المراقب رداً على رسالته الموجّهة إلى جمعية ماجن دافيد أدوم، المؤرخة تموز/يوليو 2021 إلّا في 5 أيار/مايو 2022، على الرغم من الطلبات المتكررة بتقديم المعلومات المطلوبة على مدى سنوات.

وفي ضوء ما تقدّم ذكره من أسباب، لم يتمكّن المراقب حتى الآن من إجراء تحليل قائم على الأدلة للمعلومات التي قدّمتها الجمعيتان الوطنيتان، ولا التثبت منها على النحو المطلوب في القرار 10 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019. وليس لدى المراقب أي سبب يدعو إلى الشك في دقّة المعلومات المقدمة أو في تأكيد وجود جمعية ماجن دافيد أدوم الميداني ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلاحياتها.

أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي

في ما يتعلق بالمعلومات عن النطاق الجغرافي التي يطلبها المراقب، وإضافة إلى التحديث السابق الذي قدّمته جمعية ماجن دافيد أدوم إلى المراقب في 28 آب/أغسطس 2017، أكّدت الجمعية أنها تواصل تشغيل 18 وحدة عناية مركزة متنقلة كحد أقصى وسيارات إسعاف خاصة بالدعم الأساسي للحياة في الضفة الغربية.[1] وفيما يتعلق بتنظيم خدمات الطوارئ الطبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أفادت جمعية ماجن دافيد أدوم أيضاً في رسالة الرد بأن "جمعية ماجن دافيد أدوم سلمت 68 سيارة إسعاف إضافية في عام 2011 إلى مجالس محلية وإقليمية (يُشار إليها باسم "بلديات" أو" مجتمعات") .../... وفي حالات الطوارئ الطبية التي تكون فيها سيارات الإسعاف هذه أيسر الموارد المتاحة في مكان الحدث، ترسلها جمعية ماجن دافيد أدوم باعتبارها أولى الجهات المستجيبة".

وسعى تقرير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المقدّم إلى المراقب إلى توثيق "الحالات العديدة التي تواصل فيها جمعية ماجن دافيد أدوم العمل في النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني".

وأبلغت جمعية ماجن دافيد أدوم المراقب بأنها امتثلت لطلب وزارة الصحة الإسرائيلية إلى جمعية ماجن دافيد أدوم بإنشاء مراكز للتلقيح ضد كوفيد-19 واختبار المستضد السريع في القدس الشرقية.

حماية الشارة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة

في تقرير التقييم المرحلي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عن تنفيذ مذكرة التفاهم، الذي يغطي الفترة المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2018، والذي قُدّم إلى المراقب خلال مهمة المراقبة التي قام بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أُبلغ المراقب بأن قانوناً فلسطينياً بشأن الشارة قد أصبح جاهزاً لاعتماده في ديسمبر/كانون الأول 2006. ولكن بسبب الظروف السياسية في ذلك الوقت، قرّرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العمل مع سلطاتها لإصدار القانون بموجب مرسوم رئاسي. وقُدّم المشروع النهائي بشأن قانون استخدام شارات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والكريستالة الحمراء وحمايتها

[1] تشير رسالة جمعية ماجن دافيد أدوم المقدّمة إلى المراقب في 5 أيار/مايو 2022 إلى "منطقتي يهودا والسامرة" وليس إلى الضفة الغربية.

إلى مكتب رئيس السلطة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2007، واعتُمد بعد ثماني سنوات في 7 أيلول/سبتمبر 2015.[2]

ويبقى المراقب قلقاً من أن مظهر سيارات الإسعاف التي تشغّلها المجتمعات المحلية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا يختلف عن مظهر سيارات الإسعاف التابعة لجمعية ماجن دافيد أدوم وأنها لا تُميَّز عنها بشكل واضح.

وطلب المراقب في رسالته التي وجهها إلى قيادة جمعية ماجن دافيد أدوم في 20 تموز/يوليو 2021 معلومات عن وضع التشريع الخاص بحماية الشارة في إسرائيل. وتمثل جوهر جواب الجمعية في التأكيد على أن حكومة إسرائيل اقترحت في عام 2007 تشريعاً لتنقيح قانون جمعية ماجن دافيد أدوم بشكل يسمح لها باستخدام شارة الكريستالة الحمراء. لكن الجمعية أكّدت بأن التعديل المقترح على القانون القائم لم يُعتمد في الكنيست. لكن جمعية ماجن دافيد أدوم قالت إنه على الرغم من عدم اعتماد التشريع "فإن أيضاً تعترف رغم ذلك بالكريستالة الحمراء كواحدة من شارات جمعية ماجن دافيد أدوم وكشارة محايدة وشارة حماية". ولم تعد جمعية ماجن دافيد أدوم تدعم تعديل قانونها كما اقترح بداية في عام 2006[3]، ومن خلال مشروع القانون المقترح على الكنيست الإسرائيلي في عام 2007.

المسائل التي يشملها الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية

مساعدة مركبات وسيارات إسعاف وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على الوصول إلى كل الأشخاص الذين هم بحاجة للخدمات الطبية العاجلة ادعت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن خدمات الطوارئ الطبية التي تقدمها "عرقلتها الشرطة الإسرائيلية عبر مضايقات لفظية وجسدية، وإطلاق الغاز المسيّل للدموع والقنابل الصوتية على الطواقم وسيارات الإسعاف". ويتضمن تقرير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ادعاءات بحدوث "انتهاكات محددة بحق البعثات الطبية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس وقطاع غزة".

تسهيل مرور سيارات الإسعاف عبر نقاط التفتيش

سعى تقرير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى تسليط الضوء على ما سمّته الجمعية "رفض مرور سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى القدس"، مدعية أن أكثر من 90% من عمليات النقل إلى القدس التي حاولت الجمعية تنفيذها والتي بلغ عددها 646 محاولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير "قد رُفضت عند نقاط تفتيش الجيش الإسرائيلي المحيطة بالقدس" وأن ذلك استدعى نقل المرضى من سيارة إسعاف إلى أخرى.

تشغيل خدمات الطوارئ الطبية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس الشرقية

أكّد المراقب في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر 2021 أن المسألة الحرجة المثيرة للقلق التي أوردها في تقريره لعام 2019 المقدم إلى مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بشأن منح ترخيص جديد لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وتجديد التراخيص الحالية الممنوحة لها لتقديم خدمات الطوارئ الطبية في القدس الشرقية، قد حُلّت وأن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أعربت له عن تقديرها لجهود المناصرة التي بذلتها جمعية ماجن دافيد أدوم في هذا الصدد.

---

[2] مرسوم القانون رقم 15 لعام 2015

3 يرجى مراجعة تقرير الحكومة السويسرية المقدم إلى المؤتمر الدولي التاسع والعشرين والرسالة المرفقة به، المؤرخة 17 حزيران/يونيو 2006، من رئيس اللجنة التنفيذية لجمعية ماجن دافيد أدوم، الدكتور "نعوم عفراش"، ص. 53.

وتضمن التقرير الذي قدمته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في نيسان/أبريل 2022 ادعاءً "برفض وصول جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى أشخاص أطلقت عليهم الشرطة الإسرائيلية النار في بعض الحوادث"، في حين أشار إلى أن سيارات الإسعاف التابعة لجمعية ماجن دافيد أدوم "تستطيع الوصول بحرية".

وأبلغت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني المراقب بوضع الاقتراح المتعلق بتنظيم جمعية ماجن دافيد أدوم تدريبات لفنيي الطوارئ الطبية التابعين لفرع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس الشرقية، لتمكين تشغيل سيارة إسعاف للعلاج المكثّف بقدرات كاملة، وهو اقتراح كان قد طُرح خلال اجتماع لجنة الاتصال بين الجمعيتين الوطنيتين في أوائل عام 2020؛ وبجوانب أخرى بخصوص التنسيق التشغيلي مع فرع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس الشرقية، بما في ذلك عرض للمساعدة الفنية والمادية للمستجيبين الأوائل.

تسهيل مرور المرضى بين قطاع غزة والضفة الغربية/القدس

في الأخير، اشتكت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تقريرها من التأخر في نقل المرضى من قطاع غزة.

ورغم أن أغلبية المسائل التي أثارتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تتخطى نطاق مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، فإن اللجنة الدولية تنظر فيها راهناً وتناقشها مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم والسلطات الإسرائيلية المعنية، ضمن إطار الحوار السري معها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء 1 من الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية نصّ على التزامات من قبل جمعية ماجن دافيد أدوم بالترويج والمناصرة لحل المشاكل المرتبطة بالوصول التي تثيرها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وكان المراقب قد أفاد سابقاً، على سبيل المثال، بأن جهود المناصرة التي بذلتها جمعية ماجن دافيد أدوم لدعم تجديد التراخيص الممنوحة لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العاملة في القدس الشرقية من السلطات الإسرائيلية، كانت جهوداً قوية ولا لبس فيها. وسلطت جمعية ماجن دافيد أدوم في الرد الذي أرسلته إلى المراقب مؤخراً على نجاحها في جهود المناصرة هذه لدى حكومة إسرائيل التي أسفرت عن منح وزارة الصحة تراخيص جديدة لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وتجديد التراخيص القائمة لفترة السنتين المعيارية.

لكن لكي تتمكن جمعية ماجن دافيد أدوم من الوفاء بهذه الالتزامات، يجب أولاً أن تأخذ علماً بالمسائل المطروحة. وكان المراقب قد سلط الضوء في تقريره السابق على أن عملية الدعوة والمناصرة ستكون ذات توقيت أنسب وفعالية أكبر في حال حسّنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم قنوات الاتصال بينهما، وعقدتا لقاءات مباشرة بوتيرة متزايدة وأفسحتا المجال لتبادل المعلومات اللازمة لتنفيذ جهود الدعوة.

ومن المؤسف أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المراقب لتشجيع الجمعيتين على التواصل، لم تتمكن الجمعيتان من عقد أي من اجتماعات الاتصال المطلوبة بين الطرفين، على مستوى مديريهما العامين، وذلك عملاً بالاتفاق بشأن التدابير التشغيلية. ويحدّ عدم عقد هذه الاجتماعات من إمكانيات التواصل ومن قدرة جمعية ماجن دافيد أدوم على بذل جهود نشطة في مجالي الدعوة والمناصرة لدى حكومة إسرائيل. ويتعارض عدم عقد لقاءات بين الطرفين أيضاً مع التوقعات التي تضمنها قرار مجلس المندوبين الأخير. ويعوّل المراقب على الخطوات التي يتخذها طرفا الاتفاقين لتنفيذ الالتزامات التي قطعاها.

الخلاصة والتوصيات

من المؤسف للغاية أن يخلص المراقب إلى أن أي تقدم لم يُحرز في تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي منذ تاريخ التقرير الأخير. وكذلك، لم يُسجل أي تقدم يُذكر في تنفيذ التعاون الذي نصّ عليه الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية. ويحدث ذلك رغم الالتزامات الإنسانية بالتعاون التي نصّت عليها مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، ورغم الرسائل التذكيرية المتكررة التي أرسلها المراقب إلى الجمعيتين الوطنيتين وضمنها في التقارير التي رفعها إلى الحركة. ويُبقي المراقب على ما سبق وأن ذكره من مبادئ ودواعي قلق بشأن هذه المسائل التي أوردها في تقاريره المرحلية السابقة المقدمة إلى الحركة.

وفي ما يخص المبادرات المستقبلية المحتملة للدفع قدماً بتنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، كان المراقب مدركاً دائماً للدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه حكومة إسرائيل في تأمين تنفيذ مذكرة التفاهم، ورحّب بالتالي بالقرارات الصادرة عن المؤتمرين الدوليين الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين اللذين دعيا دولة إسرائيل إلى "مواصلة دعمها لجمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم" (القرار 8 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين) و"تهيئة الظروف اللازمة لتمكين جمعية ماجن دافيد أدوم من الامتثال لالتزاماتها الخاصة بأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، بوقت كاف قبل انعقاد اجتماع مجلس المندوبين لعام 2021 ..." (القرار 8 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين).

وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2022، كتب المراقب إلى رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لحثهما على التدخل من أجل توجيه مخاطبات رفيعة المستوى إلى حكومة إسرائيل لالتماس مشاركتها في التقدم في تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي. وأكّد الرئيسان موافقتهما على توصية المراقب هذه.

وأكّد المراقب باستمرار لحكومة إسرائيل على أهمية دعم جمعية ماجن دافيد أدوم في تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي، وأفضى هذا التأكيد إلى الالتزام الذي تعهّدت به حكومة إسرائيل للحركة في أيلول/سبتمبر 2017 بألّا تحمل سيارات الإسعاف التي تعمل في مستوطنات الضفة الغربية رمز جمعية ماجن دافيد أدوم. ولم يوفّ بهذا الالتزام تجاه الحركة.

ويُوصى بشدة - إضافة إلى أي إجراءات أخرى يقرّرها مجلس المندوبين بشأن مستقبل عملية المراقبة - بمواصلة تحقيق دبلوماسية ومناصرة بناءتين مع حكومة إسرائيل، بما يتماشى مع الآراء المُعرب عنها في قرارات سابقة لمجلس المندوبين والمؤتمر الدولي. وقد شجّعت هذه القرارات السلطات الإسرائيلية على دعم جمعية ماجن دافيد أدوم في تنفيذ اتفاق 2005، الموقّع في الفترة التي سبقت الاعتراف الرسمي بجمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بصفتهما جمعيتين وطنيتين في الحركة وعضوين في الاتحاد الدولي.

وأوضحت جمعية ماجن دافيد أدوم مراراً للمراقب ولجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أنه إذا أصدرت حكومة إسرائيل توجيهاً إلى جمعية ماجن دافيد أدوم بالامتثال لقرار الحكومة المتّخذ في ما يتعلق بعلامات سيارات الإسعاف التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية وقدمت إليها الدعم اللازم لفعل ذلك، فإنها ستمتثل لهذا التوجيه على الفور ودون أيّ تردد.

ومع ذلك، فإن غياب الدعم الحكومي أو التوجيهات الحكومية لا يعفي جمعية ماجن دافيد أدوم من الحاجة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم.

وسيشكل الحل الكامل للمسائل بالطريقة التي دعا إليها المراقب في التقرير المرحلي الأخير خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى كلا الجمعيتين الوطنيتين، وإنجازاً عظيماً للحركة نفسها.

ويود المراقب أن يشكر ممثلي الجمعيتين الوطنيتين على الصداقة وعبارات المجاملة التي خصّوا بها المراقب على مدى السنوات الست الماضية حين اضطلع بدوره كمراقب متطوع نيابة عن الحركة. وسجّل المراقب أيضاً الدعم الهائل الذي قدمه موظفو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى عمله في كل من المنطقة وجنيف.

الملحقان-

(ألف) تقرير المراقب المقدّم إلى مجلس المندوبين لعام 2019 والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين

(باء) مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية

الملحق ألف

AR

CD/19/13
33IC/19/9.5
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا،

8 ديسمبر 2019

تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد
السيد روبرت تيكنير، حائز على وسام الاستحقاق الأسترالي، المراقب المستقل، حسب التكليف المنصوص عليه في القرار رقم 8 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمجدد بموجب القرار 5 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017

جنيف، في أكتوبر 2019

عرض موجز

أوضحت مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية (جمعية ماجن دافيد أدوم) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الموقعين في 28 نوفمبر 2005، أساس التعاون بين الجمعيتين الوطنيتين، بما في ذلك الاتفاق على الإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأرض التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وكون جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأرض الفلسطينية.

ويعرض هذا التقرير الجوانب الرئيسية للمسار التاريخي الممتد على مدى 14 عاماً لتنفيذ أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي للعمليات. وقد سعى المراقب المستقل (المراقب) إلى أن يستند في عمله هذا إلى الأعمال السابقة التي أنجزتها جهات أخرى، بما فيها الحكومة السويسرية (2006)، واللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2014-2015)، وبوجه خاص إلى العمل الذي أنجزه السيد "بار ستينباك" (2007-2013) خلال مساره الطويل كمراقب.

ويركز المراقب في تقريره بشكل رئيسي على أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي، ولكنه ارتأى أنه مضطر إلى إثارة مسألة الترخيص لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتقديم الخدمات الطبية العاجلة في القدس الشرقية، وهو موضوع يتناوله الاتفاق المتعلق بالترتيبات التشغيلية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان منح ترخيص جديد لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وتجديد التراخيص الحالية الممنوحة لتقديم الخدمات الطبية العاجلة في القدس الشرقية قد رُفضا إلى أن تحذف الجمعية كلمة "فلسطين" من شعارها الذي يظهر على سيارات الإسعاف. ويثق المراقب في أن حملة مناصرة ناجحة تنظمها جمعية ماجن دافيد أدوم من شأنها أن تحلّ هذه المسألة قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية.

وفيما يخص أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي، فقد ظهرت اعتباراً من سبتمبر 2017 دلائل قوية تشير إلى احتمال إحراز تقدم نظراً إلى أن حكومة إسرائيل اتخذت قراراً سياساتياً أُبلغ به آخر مجلس للمندوبين، أكدت فيه أن سيارات الإسعاف العاملة في مستوطنات الضفة الغربية لن تحمل شعار جمعية ماجن دافيد أدوم بعد الآن. ويرى المراقب أننا كنا على المسار الصحيح لضمان تنفيذ أحكام النطاق الجغرافي الذي كان يُفترض تحقيقه قبل وقت كافٍ من انعقاد مجلس المندوبين لعام 2019.

ومع ذلك، فإن الجدول الزمني الضيق المتفق عليه لتنفيذ ذلك قد عرقلته الانتخابات العامة في إسرائيل.

وبخصوص أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي، يخلص المراقب إلى أن أي إجراء عملي لازم لم يُتَّخذ بعدُ للدفع قدماً بتنفيذ هذه المذكرة.

ومع ذلك، يظل المراقب متفائلاً بإمكانية قطع شوط كبير في التقدم نحو تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذاً كاملاً، إن لم يتسن التوصل إلى تنفيذها بالكامل، قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية في شهر ديسمبر، في حال قدمت حكومة إسرائيل المقبلة وجمعية ماجن دافيد أدوم تعهداً في سبيل ذلك. والمراقب مستعد للعودة إلى المنطقة في أي وقت قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية لمساعدة الأطراف في هذا الجهد.

وإذا لم تسنح الفرصة لإحراز تقدم كبير في التنفيذ قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية، وبالنظر إلى أن المدة المحددة في الجدول الزمني المتفق عليه قد انقضت، فلا يمكن لجمعية ماجن دافيد أدوم وحكومة إسرائيل التحجج بأي عذر لتبرير أي نتيجة غير التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم في الأشهر الأولى من عام 2020 بغية الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها.

وسترحب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بهذه الخطوة وتعتبرها إنجازاً عظيماً يتيح لجمعية ماجن دافيد أدوم الارتقاء أكثر داخل الحركة. وسيشرّع ذلك الأبواب أمام تعاون أوثق بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم أثناء تأهبها للأزمات الإنسانية واستجابتها لها مستقبلاً.

ولن يتحقق التنفيذ إذا لم تضطلع الجمعية الوطنية وحكومة إسرائيل بدور قيادي يمكّنها من الوفاء بالتزاماتها السابقة.

يود المراقب أن يشكر قيادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدائمة على ما قدمته له من دعم في أداء دوره كمراقب طوال السنوات الثلاث الماضية. وضم فريق الدعم الذي عمل مع المراقب "فرانك مورهاوير" وزملاءه من الاتحاد الدولي و"مايكل روديك" وزملاءه من اللجنة الدولية. وحظي المراقب أيضاً بدعم "دافيد ملتزير" و "نيل ليتفك" في وقت لاحق، وكلاهما من الصليب الأحمر الأمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد المراقب من دعم ممثلي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في المنطقة. وفي بداية فترة اضطلاعه بهذا الدور، قدم "مادس هاريم" من الصليب الأحمر النرويجي الدعم للمراقب بصفته مستشاراً.

ويود المراقب أن يتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى قيادتي جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تعاونهما مع عملية المراقبة المستقلة وعلى عبارات المجاملة الشخصية التي خصتا بها المراقب.

مهمة المراقب

تنبثق مهمة المراقب من القرار رقم 10 الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2015 وأيده القرار رقم 8 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، وكذلك القرار 5 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017.

وتحث هذه القرارات جمعية ماجن دافيد أدوم على الامتثال لالتزاماتها المقطوعة بموجب أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي لعملياتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حدّ لعدم الامتثال لهذه الأحكام. وطُلب أيضاً إلى جمعية ماجن دافيد أدوم وأطراف معنية أخرى، في إسرائيل وخارجها، اتخاذ تدابير عملية إضافية لمعالجة سوء استخدام شعار جمعية ماجن دافيد أدوم في الأرض التي تعتبر ضمن النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وبموازاة ذلك، دعت الحركة دولة إسرائيل إلى مواصلة تقديم الدعم لجمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها المقطوعة بموجب مذكرة التفاهم.

وإثر اعتماد هذه القرارات، أكد رئيسا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، بتأييد من اللجنة الدائمة، تعيين السيد "روبرت تيكنير"، الحائز على وسام الاستحقاق الأسترالي، مراقباً معنياً بمذكرة التفاهم. وعُهدت إلى المراقب مهام من ضمنها مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم بصورة منتظمة وتقديم تقرير عن ذلك مرتين في السنة إلى الحركة وإلى مجلس المندوبين لعام 2017، وعبره إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين،

والتحقق من المعلومات المقدمة من الجمعيتين الوطنيتين بشأن هذا التنفيذ، والبحث عن بدائل بناءة داخل الحركة لمعالجة المسائل المطروحة في التقارير.

ووافق مجلس المندوبين لعام 2017 على ضرورة تجديد اختصاصات المراقب وأعرب عن رغبته القوية في أن يشهد تحقق التنفيذ الكامل والتثبت منه بوقت كافٍ قبل انعقاد مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام 2019.

وقد اضطلع المراقب بهذا الدور على أساس طوعي.

السياق الخارجي

يتعين تنفيذ مذكرة التفاهم في سياق من أشد وأقدم السياقات السياسية تعقيداً في العالم، حيث يتقاطع سيناريو العمل الإنساني يومياً مع سيناريوهات السياسة والأمن والنزاع. ولا توجد أي عملية للسلام في الوقت الحالي، ولا ينفك الاحتلال يزداد تعقيداً وشدة في ظل توسع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد حوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن الشكل الذي ستكون عليه عملية السلام في المستقبل.

ولأسباب مفهومة، لا يزال التوتر قائماً بين الفلسطينيين والسلطات المدنية والعسكرية وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتترتب على ذلك نتائج على تسيير العمل الإنساني الذي تضطلع به كلتا الجمعيتين الوطنيتين، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية العاجلة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوضع الإنساني الصعب دوماً في غزة، إلى جانب المسائل الأمنية ذات الصلة، يفرض المزيد من الضغوط على العمليات التي تنفذها الجمعيتان الوطنيتان في إطار أدائها لمهمتها الإنسانية. وقد أدى إجراء عمليتين انتخابيتين عامتين في إسرائيل خلال الفترة التي سبقت انعقاد الاجتماعات الدستورية إلى تعقيد الوضع أكثر فأكثر.

أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي

ألف) معلومات أساسية واستعراض تاريخي موجز

ليست المسائل المثارة في هذا التقرير وليدة اليوم. وقد وقعت الجمعيتان الوطنيتان مذكرة التفاهم التي نشأت عنها الالتزامات المتعلقة بالنطاق الجغرافي في عام 2005 قبل قبولها في الحركة. ومن الحقائق التاريخية المثبتة أن توقيع مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية قد تم بحضور السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، بالإضافة إلى حضور الحكومة السويسرية بصفتها شاهداً رسمياً.

ومثلما لوحظ في التقارير التي أعدها المراقبون السابقون، فقد اتُّفق في مذكرة التفاهم على أن تعمل الجمعيتان الوطنيتان وفقاً للإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؛ وأن تعترف جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن هذه الأخيرة هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأرض الفلسطينية وأن هذه الأرض تقع في النطاق الجغرافي للأنشطة الميدانية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلاحياتها؛ وأن تحترم جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اختصاص كل منهما وتعملان وفق النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة؛ وأن تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم عدم وجود أي فروع لها خارج الحدود المعترف بها دولياً لدولة إسرائيل؛ وأن تجري الأنشطة الميدانية وفقاً لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المنعقد عام 1921.

وكما ورد في التقارير التي أعدها المراقبون السابقون، فقد اتفق الطرفان في وقت لاحق على عملية من خطوتين تحقق بموجبها جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية امتثال عملياتها لأحكام "النطاق الجغرافي" لمذكرة التفاهم. وبحسب هذا الاتفاق، تنقل جمعية ماجن دافيد أولاً المسؤولية التشغيلية عن إدارة الخدمات الطبية العاجلة في المستوطنات إلى السلطات المحلية أو الكيانات الأخرى. وثانياً، تعدّل

جمعية ماجن دافيد أدوم مظهر سيارات الإسعاف وزي العاملين الطبيين في حالات الطوارئ، بحيث لا يحملون علامات مماثلة لتلك المُستخدمة لمركبات جمعية ماجن دافيد أدوم والعاملين فيها.

وأشار التقرير الذي قدمه المراقب إلى مجلس المندوبين السابق المنعقد في عام 2017 إلى وجود 68 سيارة إسعاف إسرائيلية تشغلها المجتمعات المحلية و17 مركبة تابعة لجمعية ماجن دافيد أدوم بينها وحدات للعناية المركزة المتنقلة وسيارات إسعاف أخرى تابعة لهذه الجمعية تُستخدم بصورة جزئية في الضفة الغربية.

وعلى نحو ما ذكر المراقب السابق مراراً، فإنه لا يمكن، وفقاً للتفاهم الذي تسنى التوصل إليه بين الجمعيتين الوطنيتين، اعتبار أن أحكام النطاق الجغرافي الواردة في مذكرة التفاهم قد نفذت إلا حينما تُنفذ هاتان الخطوتان.

ولئن أحرز تقدم كبير بشأن مسألة نقل المسؤولية عن إدارة الخدمات الطبية العاجلة في المستوطنات إلى السلطات أو الكيانات المحلية، فقد ثبت أن الخطوة الثانية المتعلقة بمظهر مركبات الخدمات الطبية العاجلة التي يشغلها متطوعون من المجتمعات المحلية في المستوطنات الإسرائيلية تشكل التحدي الأكبر.

وقد أحرزت جمعية ماجن دافيد أدوم بالفعل تقدماً في معالجة هذه المسألة في عام 2011؛ ومع ذلك، فقد أبلغ المراقب حينها عن مستجدات حدثت لاحقاً وأدرجها في التقرير الذي قدمه إلى مجلس المندوبين لعام 2011. وأشار إلى الصعوبات التي واجهتها جمعية ماجن دافيد أدوم، ولفت الانتباه على وجه التحديد إلى "ورود معلومات عن إجراءات قام بها أشخاص لإعادة وضع علامات جمعية ماجن دافيد أدوم على بعض سيارات الإسعاف". والواقع أن جمعية ماجن دافيد أدوم ذكرت لاحقاً، في أغسطس 2017، أن معظم سيارات الإسعاف قد أعيد طلاؤها لتوضع عليها علامات جمعية ماجن دافيد أدوم مجدداً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت سيارات إسعاف جديدة تحمل علامات جمعية ماجن دافيد أدوم.

باء) القرار الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2015 والمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

اعتمد المؤتمر الثاني والثلاثون المنعقد في عام 2015 بتوافق الآراء قراراً ينص في جزء منه على ما يلي:

1- *يلاحظ* مع التقدير التام مدى التقدم المحرز، ويقر بالخطوات التي اتخذتها كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم طوال العقد الماضي لتنفيذ مذكرة التفاهم/الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، *لكنه يلاحظ* مع ذلك ومع الأسف الشديد ما خلصت إليه اللجنة الدائمة من "عدم الإفادة منذ عام 2013 عن اتخاذ أي خطوات إضافية بشأن أحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم"؛
2- *يحث بشدة* جمعية ماجن دافيد أدوم على الامتثال لالتزاماتها فيما يتصل بأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لعدم الامتثال؛
3- *يطلب من* جمعية ماجن دافيد أدوم والأطراف المعنية الأخرى، في إسرائيل وخارجها، أن تتخذ تدابير ملموسة إضافية لوقف سوء استخدام شعار جمعية ماجن دافيد أدوم في الأراضي التي تعتبر داخل النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني؛
4- يدعو دولة إسرائيل إلى مواصلة دعمها لجمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم؛

وقد ذكرت الفقرة الأخيرة من منطوق القرار أن المؤتمر الدولي "*يعرب* عن الرغبة الصادقة في تحقيق التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والتثبت منه قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام 2017".

جيم) المستجدات التي طرأت منذ انعقاد مجلس المندوبين لعام 2015 والمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

لم تُستجب الدعوة التي وجهها المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون لتحقيق نتيجة التنفيذ الكامل قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام 2017.

ومع ذلك، فقد حدث قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام 2017 تطور هام أبلغ المراقب مجلس المندوبين به. وقد دعا القرار الصادر عن المؤتمر الدولي دولة إسرائيل إلى "دعم جمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم ". وتُظهر الدروس المستخلصة من تاريخ هذا الملف،

[1] مدى أهمية الدعم الذي تقدمه حكومة إسرائيل في تحقيق نتائج مستدامة، ما زالت تستعصي على الحركة والطرفين حتى الآن.

ومع ذلك، فقد ذكّر المراقب الجمعيتين الوطنيتين بأن مذكرة التفاهم هي اتفاق مبرم بينها وأن جمعية ماجن دافيد أدوم تظل مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم.

وتمثل إحدى المبادرات الأولى التي اتخذها المراقب في التحاور مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، استناداً إلى الالتزام الخطي السابق الذي تعهدت به الوزارة في عام 2015 والوارد في التقرير الذي قدمته اللجنة الدائمة إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وقد أعرب المراقب عن ارتياحه الشديد لنتائج التحاور مع الوزارة وتمكّن من إبلاغ مجلس المندوبين لعام 2017 بأنه حتى وإن لم يتحقق تنفيذ مذكرة التفاهم بعدُ، فقد اتُخذت "خطوات مهمة في سبيل التوصل إلى تنفيذ مذكرة التفاهم بالكامل في المستقبل". وأرفق المراقب بالتقرير الذي قدمه إلى مجلس المندوبين نسخة من الرسالة الموجهة من وزارة الخارجية والمؤرخة 11 سبتمبر 2017. وتضمنت تلك الرسالة التزامات قوية يرى المراقب أنها ستعالج، إذا تم الوفاء بها، المسائل المهمة والأساسية المتصلة بالتزامات جمعية ماجن دافيد أدوم المفروضة بموجب مذكرة التفاهم. و"أحاط مجلس المندوبين علماً مع التقدير" بتلك الرسالة ولاحظ أنها " تشير إلى قرار وإجراءات ملموسة تسهم في تحقيق الامتثال لأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، وإلى التزامها [التزام الوزارة] بتنفيذ ذلك في إطار جدول زمني محدد، من أجل تيسير إحراز تقدم ملموس في هذه المسألة، واستكمال هذه الإجراءات بوقت كافٍ قبل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام 2019".

ووفقاً لما ورد في التقرير الذي قدمه المراقب إلى مجلس المندوبين، فقد "أُشير في هذه الرسالة إلى عملية مهمة مشتركة بين الوكالات" ووردت فيها على وجه التحديد الفقرة التالية:

> عقدت الحكومة هذه العملية التشاورية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات لتشمل الجهات المعنية الرئيسية الأخرى. وكان الهدف استكشاف الخيارات من أجل مساعدة جمعية ماجن دافيد أدوم على وضع حد لسوء استخدام المستوطنين أو البلديات لشعارها إذ أعادت جمعية ماجن دافيد أدوم طلاء سيارات الإسعاف التي يشغلونها في عام 2011 باستخدام علامات بديلة كي يتسنى تمييزها عن سيارات الإسعاف التي تشغلها الجمعية.

وفقاً لما جاء في التقرير الذي قدمه المراقب إلى مجلس المندوبين لعام 2017:

> تؤكد الفقرات الرئيسية من منطوق رسالة الحكومة أن الجهة الموقعة أبلغت رسمياً المراقب بأنه قد تقرر، بعد عقد العملية التشاورية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات [...]، أن "سيارات الإسعاف التابعة للبلديات" التي تشغلها البلديات المحلية [أي المستوطنات في الضفة الغربية] [...] سوف تحمل، بشكل دائم، شعاراً مختلفًا عن شعار جمعية ماجن دافيد أدوم، يتسنى تمييزه بوضوح عن الشعار الرسمي للجمعية". وتؤكد الرسالة أيضاً أن السلطات الإسرائيلية تدرس حالياً "خيارات مختلفة لسبل تنفيذ عملية استبدال شعار جمعية ماجن دافيد أدوم، بموازاة ضمان استمرار تقديم الخدمات الطبية لجميع سكان المنطقة[2] على أعلى مستوى عملي ممكن". وتتابع الرسالة: "ستبدأ عملية استبدال شعار جمعية ماجن دافيد أدوم خلال العام المقبل على أبعد تقدير، ما لم تستلزم الظروف تمديداً محدوداً لهذه الفترة". وتبدي الرسالة عزماً على بذل قصارى

---

[1] لا يمكن أن تستمر جمعية ماجن دافيد في تنفيذ عملية عام 2011 الرامية إلى تعديل علامات سيارات الإسعاف التي تشغلها المجتمعات المحلية في مستوطنات الضفة الغربية في ظل عدم مشاركة الحكومة بصورة فعالة في هذه العملية.

[2] يشير ذلك إلى المستوطنات الإسرائيلية.

الجهود من أجل تيسير إحراز تقدم ملموس في هذه المسألة، وإذا سمحت الظروف بذلك، استكمال هذه الجهود بوقت كافٍ قبل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام 2019.

ولئن كان المراقب واضحاً أشد الوضوح ومنفتحاً بل ومبالغاً في الترحيب برسالة الالتزام الواردة من حكومة إسرائيل، فهو حرص دائماً على خفض مستوى تفاؤله بتذكير جميع الأطراف بأنه سيرفع في نهاية المطاف إلى مجلس المندوبين لعام 2019 وإلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين تقريراً يعرض فيه، دون وجل أو محاباة، التقدم الفعلي المحرز في تنفيذ الالتزامات. وهذه الخطوة ضرورية لكفالة نزاهة تقريره وضمان الثقة في عملية المراقبة المستقلة. وما تسعى الحركة إلى إنجازه، من أجل تسوية هذه المسائل، إنما يكون بالأفعال لا بالأقوال.

ولذلك، قدم المراقب، قبل حلول الموعد النهائي للتنفيذ بوقت كافٍ، تقريراً آخر إلى الحركة في يونيو 2018 من أجل تحديد ما هو مطلوب بموجب القرارات السابقة الصادرة عن الحركة والاتفاقات التي أبرمها الطرفان، وتذكير الأطراف بذلك. والمتطلبات والملاحظات الواردة في التقرير هي على النحو التالي:

1) على نحو ما أوضح مجلس المندوبين، فإن " الحركة لا تُحبّذ قراءة تقارير في عام 2019، في الفترة التي تسبق المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، تصف " التزامات بعمل مستقبلي ". وما سيهمها هو قراءة تطورات إيجابية ملموسة تم التحقق منها ويمكن أن تُعتبر بانها تُسهم في التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم ".
2) يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الالتزامات "قبل وقت كاف" من انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.
3) حدد قرار مجلس المندوبين لعام 2017 والقرارات السابقة الصادرة عن المؤتمر الدولي تداعيات محتملة قد تترتب على عدم التنفيذ.
4) خلّف المراقب انطباعاً قوياً لدى جمعية ماجن دافيد أدوم وذكر الحكومة الإسرائيلية "بالحاجة إلى ضمان أن تكون أيّ علامات معتمدة مختلفة ومتميزة بشكل واضح عن شعار جمعية ماجن دافيد أدوم.

وأكد المراقب أيضاً، في الاتصالات الرسمية التي أجراها لاحقاً مع جمعية ماجن دافيد أدوم، عدداً من المبادئ الأساسية الأخرى، بما فيها ما يلي:

- المشورة التي أسداها لجمعية ماجن دافيد أدوم بضرورة عدم السماح، في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، بتقليص المكاسب التي تحققت بموجب مذكرة التفاهم.
- أهمية ضمان ألا يرتدي الموظفون العاملون على سيارات الإسعاف التابعة للمجتمعات المحلية في الضفة الغربية الزي الرسمي لجمعية ماجن دافيد أدوم. وهذا عنصر قديم ضمن النتائج اللازمة لضمان التنفيذ الكامل.
- استمرار سريان مفعول العقود المبرمة مع المستوطنات لتشغيل سيارات الإسعاف التابعة للمجتمعات المحلية.

واقترح المراقب أيضاً، في المشورة التي أسداها لجمعية ماجن دافيد أدوم والحكومة الإسرائيلية، طريقة عملية للتحقق بسهولة من إعادة طلاء سيارات الإسعاف، ويكون ذلك بضمان التقاط صورة "قبل عملية إعادة الطلاء وبعدها" تبيّن بوضوح كل سيارة من سيارات الإسعاف وتؤكد إجراء عملية الطلاء هذه.

وليست هناك أدنى إشارة تدل على أن جودة الخدمات الطبية العاجلة المتاحة لسكان هذه المناطق سوف تقلّ نتيجة تسوية هذه المسائل بما يرضي الحركة.

وقد أكّدت جمعية ماجن دافيد أدوم للمراقب استعدادها للتقيد بقرار الحكومة المتعلق بالشعارات، ولكنها تصر على ضرورة حصولها على تعليمات واضحة من حكومة إسرائيل أو على أدلة علنية أخرى على قرار رسمي قبل المضي قدماً في هذا الشأن. وقد أشار الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على حكومة إسرائيل رسمياً بذلك. ويعتقد المراقب اعتقاداً جازماً بأن اتخاذ إسرائيل لهذا الإجراء سوف يكون متسقاً تمام الاتساق مع القرار السياساتي الذي اتخذته سابقاً وأوردته في الرسالة المؤرخة 11 سبتمبر 2017 المشار إليها أعلاه.

دال) ملخص عن الوضع الراهن

استناداً إلى التزامات حكومة إسرائيل باتخاذ إجراءات وإلى الجدول الزمني المتفق عليه وعملية التشاور التي شرعت فيها الحكومة والمشار إليها أعلاه، فإن في مقدور جمعية ماجن دافيد أدوم، في ظل الدعم الذي تقدمه حكومة إسرائيل، تنفيذ أحد المكونات الرئيسية[3] لأحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي.

وينص الجدول الزمني المتفق عليه لتنفيذ الالتزامات الواردة في الرسالة المؤرخة أيلول 2017 والموجهة من حكومة إسرائيل على أن ينجز العمل "قبل وقت كافٍ" من انعقاد الاجتماعات الدستورية. وخلال عام 2018، أبلغ المراقب بوضوح جميع الأطراف بأن تقريره النهائي سيُحرر ويقدم إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في شهر سبتمبر 2019 وبضرورة أن يُستكمل التنفيذ بحلول هذا التاريخ.

ويعترف المراقب بأن الفرصة قد فاتت خلال عام 2018 على الشركاء الإسرائيليين للحصول على توضيح بشأن التعليمات التي طالبت بها جمعية ماجن دافيد أدوم لدعم ما ورد في الرسالة التي وجهتها وزارة الخارجية إلى المراقب.

ويلاحظ المراقب أن هذا الجدول الزمني يشكل تحدياً بالنسبة لحكومة إسرائيل وجمعية ماجن دافيد أدوم على حد سواء بسبب تنظيم انتخابات عامة مرتين خلال عام 2019. وهناك الآن عملية ستفضي إلى تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل؛ ولكن هذه العملية لم تكن قد استكملت في وقت كتابة هذا التقرير.

ويحدو المراقب الأمل في أن تتاح، عقب تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل، فرصة تمكّن الحكومة الجديدة، خلال الفترة التي تسبق انعقاد الاجتماعات الدستورية، من العمل على تفعيل الالتزامات المنصوص عليها في الرسالة المؤرخة 11 سبتمبر 2017 والإجراء الضروري المرتبط بها لدعم جمعية ماجن دافيد أدوم من أجل تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذاً كاملاً.

ولهذا السبب، أبلغ المراقب حكومة إسرائيل وكلتا الجمعيتين الوطنيتين باستعداده للعودة إلى المنطقة في أي وقت وعلى الفور قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية من أجل التشاور بشأن التنفيذ وعملية التحقق المقترحة لأغراض التنفيذ. وظلّ المراقب يؤكد باستمرار للأطراف بأن التنفيذ، وليس إطلاق الوعود بالتنفيذ، يشكل عنصراً حاسماً للوفاء بالقرارات السابقة الصادرة عن الاجتماعات الدستورية المتعاقبة والتي اعتمدت بتوافق الآراء في عامي 2015 و2017 على حد سواء.

تنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية

تنص مذكرة التفاهم بين الجمعيتين الوطنيتين في النقطة 6 على أن" تتعاون جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أجل تنفيذ مذكرة التفاهم هذه عند توقيعها ومن خلال الترتيبات التشغيلية المتفق عليها من قبل فريق العمل التقني المشترك".

ووقّع في الوقت نفسه رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ورئيس اللجنة التنفيذية لجمعية ماجن دافيد أدوم اتفاقاً بشأن الترتيبات التشغيلية.

ولئن أقر المراقب بأن محور التركيز الأساسي لعمله يدور حول تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي، فهو درس أيضاً، بحكم الضرورة، الترتيبات التشغيلية المعقودة بين الجمعيتين الوطنيتين كما حُدّدت في الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية.

المادة 1 من الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية – الترويج والمناصرة

تتناول المادة 1 من الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية الالتزام الذي يقتضي من جمعية ماجن دافيد أدوم مساعدة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من خلال الترويج والمناصرة لدى السلطات الإسرائيلية المعنية بشأن المسائل العملية اليومية والضرورة الحيوية بالنسبة لجمعية

[3] ترد في القسم أعلاه قائمة شاملة بالشروط المطلوبة للتنفيذ الكامل استناداً إلى القرارات السابقة والاتفاقات المبرمة بين الطرفين.

الهلال الأحمر الفلسطيني للوصول للناس لأغراض العمل الإنساني ومسائل أخرى ذات صلة. ويتعين على جمعية ماجن دافيد أدوم مساعدة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من خلال الترويج والمناصرة لدى السلطات الإسرائيلية المعنية، وذلك كما يلي:

أ- تأمين حركة التنقل لسيارات الإسعاف والمركبات التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية وذلك من أجل توفير الخدمات الطبية العاجلة وغيرها من الخدمات الإنسانية؛
ب- مساعدة مركبات وسيارات إسعاف وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على الوصول إلى كل الأشخاص الذين هم بحاجة للخدمات الطبية العاجلة وغيرها من الخدمات الإنسانية؛
ج- تسهيل مرور سيارات الإسعاف عبر نقاط التفتيش وإنشاء ممرات منفصلة سريعة لنقل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية عند الضرورة؛ وتسهيل مرور المرضى عبر جسر اللنبي؛
د- تسهيل مرور المرضى بين قطاع غزة والضفة الغربية عند الضرورة؛
هـ- توفير مناطق آمنة لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عند نقاط التفتيش المعنية؛
و- مساعدة سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني على الوصول إلى القدس الشرقية وتمركزها في مستشفى الولادة التابع له هناك، وتسهيل الوصول إلى المستشفيات والخدمات الطبية والإنسانية الأخرى كما نصت علية لجنة الارتباط.

دواعي القلق الداهمة

ظهرت منذ البداية مسألة مثيرة للقلق الشديد تتعلق بإبلاغ الحركة بمجريات الأمور. وخلال المناقشات التي دارت مع ممثلي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس الشرقية أثناء الزيارة الأخيرة التي جرت في يونيو 2019، استرعى انتباه المراقب رفض منح ترخيص جديد لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وتجديد التراخيص الحالية الممنوحة لها لتقديم الخدمات الطبية العاجلة في القدس الشرقية إلى أن تحذف كلمة "فلسطين" من شعار الجمعية الذي يظهر على سيارات الإسعاف.

وأخطر المراقب حكومة إسرائيل على الفور بالقلق الذي يساوره إزاء هذا التراجع. وإذا لم تُحلّ هذه المشكلة، فهي ستقوّض أحد إنجازات مذكرة التفاهم الذي كفل اضطلاع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتقديم الخدمات الطبية العاجلة في القدس الشرقية على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم/الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية. ومع الأسف، لم تكن هذه المشكلة قد حُلّت وقت كتابة هذا التقرير.

ويُذكّر المراقب الأطراف بأن الاتفاق المبرم في عام 2007 بين الحكومة الإسرائيلية وجمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني قد أقر بأن سيارات الإسعاف الموجودة في القدس الشرقية ستحمل علامات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وشعارها.

والجدير بالثناء أن جمعية ماجن دافيد أدوم خاطبت وزارة الصحة الإسرائيلية مراراً في هذا الشأن، وقد وجهت الآن رسمياً رسالة خطية إلى الوزارة. وتبيّن هذه الرسالة دعم جمعية ماجن دافيد أدوم الكامل للترخيص لسيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني بموجب الشروط التي سبق الاتفاق عليها. وتتضمن الرسالة أيضاً صوراً التقطتها اللجنة الدولية لسيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في القدس الشرقية لإثبات أن شعار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لم يتغير على الإطلاق. وقد شارك موظفون كبار في جمعية ماجن دافيد أدوم في هذا المسعى.

مسائل عامة بشأن إمكانية الوصول

من أجل الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية، سعت جمعية ماجن دافيد أدوم بوجه عام إلى مساعدة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تمكين المركبات وسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وموظفيها من الوصول لتقديم الخدمات الطبية العاجلة والخدمات الإنسانية الأخرى، ويحظى هذا المسعى بالاعتراف وبالمزيد من التشجيع.

ومع ذلك، فإن المسائل الأهم المتمثلة في إمكانية وصول سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني لأغراض إنسانية تظل صعبة للغاية، وقد أعربت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني علناً عن شواغلها على مدى فترة طويلة من الزمن. وتتعلق إحدى المشاكل العويصة

بوجه خاص بتكرر الصعوبات المرتبطة بتيسير مرور المرضى من قطاع غزة (معبر إيريز) إلى القدس والضفة الغربية بسبب نظام التصاريح الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على سائقي مركبات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني القادمين من الضفة الغربية.

وتواجه جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني صعوبات منتظمة في الحصول على التصاريح في حينها لموظفيها المقيمين في الضفة الغربية والعاملين في القدس. وفي جميع هذه التحديات، يمكن أن تكون جهود المناصرة الحالية التي تضطلع بها جمعية ماجن دافيد أدوم مفيدة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تنفيذ مهمتها الإنسانية.

وما يشجع المراقب إلى حد ما هو إمكانية تعزيز فعالية الترويج والمناصرة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم بناءً على الإشارات الواضحة التي قدمتها الجمعيتان الوطنيتان في الاجتماع الذي عقده معهما في يونيو 2019. وقد تعهدتا بدعم إعادة عقد اجتماعات لجنة الارتباط بانتظام، كما نص عليها الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية. وتُشجّع بشدة القيادتان الإداريتان للجمعيتين الوطنيتين على المشاركة في الاجتماعات المقبلة بما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية.

والجدير بالذكر أن الطرفين قد ركزا، خلال الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة الارتباط في يونيو وسبتمبر 2019، على المسائل التشغيلية الرئيسية، بما فيها مسألة منح التراخيص لسيارات الإسعاف في القدس الشرقية والمشار إليها أعلاه ومسألة التصاريح من أجل السماح لموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالسفر ذهاباً وإياباً بين الضفة الغربية ومعبر إيريز.

ومن النتائج المهمة الأخرى الاجتماعات التي نُظّمت بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم ومستشفيات القدس الغربية لمناقشة مسائل تتعلق بإمكانية الوصول مهمة بالنسبة للهلال الأحمر الفلسطيني. ويشيد المراقب بكلتا الجمعيتين الوطنيتين لما بذلتاه من جهود في تنظيم اجتماعي لجنة الارتباط هذين وللنتائج البناءة التي أسفرا عنها.

ويناشد المراقب كذلك الجمعيتين الوطنيتين مواصلة تنظيم هذه الاجتماعات حتى دون إيعاز من المراقب. وبطبيعة الحال، فاللجنة الدولية والاتحاد الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة الجمعيتين الوطنيتين في تنظيم هذه الاجتماعات.

المادة 2 من الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية – التعاون

أقر هذا التقرير بما تحقق من فوائد إيجابية للغاية من الناحية الإنسانية ومن ناحية إنقاذ الأرواح نتيجة التآزر بين الجمعيتين الوطنيتين وتعاونهما فيما يتعلق بتنفيذ المادة 1 من الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية.

وتنص المادة 2 من الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية على أن تُعزّز جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تعاونهما في النهوض بمهمتيهما الإنسانيتين بوسائل من قبيل تعزيز نظم الاتصال التي يستخدمانها، والالتزام بتبادل المعرفة والخبرة في مجالات مثل التأهب للكوارث، والخدمات الطبية العاجلة، والإسعافات الأولية. ويكون ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية واجتماعات مشتركة ومتبادلة، وتبادل المتطوعين والشباب، وعقد اجتماعات منتظمة بشأن الخدمات الطبية العاجلة والشباب والمتطوعين، وتمكين لجنة الارتباط من الاجتماع كل شهر أو أكثر من مرة في الشهر عند الضرورة. وتشمل المادة أحكاماً أخرى تتعلق ببرامج التوعية والتعاون بشأن القضايا المتعلقة ببنك الدم.[4]

وخلص المراقب في التقرير الذي قدمه إلى مجلس المندوبين في عام 2017 إلى ما يلي:

تجدر الإشارة بشكل خاص إلى مجال من التعاون المهم والضروري بين الجمعيتين الوطنيتين يتعلق بالاستعدادات لمواجهة الكوارث وجهود الانتعاش التي ستطلق في حال حدوث زلزال كبير في المنطقة. ويُذكّر المراقب بالزلزال الكبير الأخير الذي ضرب المنطقة عام 1927 والسوابق التاريخية الأكثر تدميراً التي وقعت على امتداد خطوط الصدع الجيولوجي التي تمر عبر الضفة الغربية وغور الأردن.

وخلص المراقب في تقريره السابق هذا إلى أن "الكوارث الطبيعية المستقبلية من هذا النوع لن تحترم أي حدود جغرافية".

[4] توقفت جمعية الهلال الفلسطيني، منذ عقد من الزمن، عن توفير خدمات بنك الدم.

وقد تعذر على المراقب إقناع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالتعاون مع جمعية ماجن دافيد أدوم بخصوص هذه المسألة ذات البعد الإنساني العميق. ويأخذ المراقب علماً بموقف ورأي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي تعتبر أنه ما لم تُحلّ المسائل المتعلقة بالنطاق الجغرافي، فلن يكون هناك تعاون، بل ولن تعقد أي اجتماعات، بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل المماثلة. ويلاحظ المراقب أيضاً خيبة الأمل الشديدة التي انتابت قيادة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بسبب عدم ضمان التنفيذ الكامل لأحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بالنطاق الجغرافي.

ويستتبع ذلك أن التعاون الآخر المنصوص عليه في المادة 2 من الاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية لن يكون ممكناً أيضاً ما دامت جمعية ماجن دافيد أدوم لم تعالج المسائل المتعلقة بتنفيذ النطاق الجغرافي. ويعني هذا أنه لن يكون هناك، لا اليوم ولا في المستقبل، أي تعاون أو تواصل بشأن مسائل من قبيل الخدمات الطبية العاجلة، أو الإسعافات الأولية، أو التأهب للكوارث، أو الشباب، أو المتطوعين، أو بشأن تنظيم اجتماعات أخرى رفيعة المستوى أيا كان نوعها بين الجمعيتين الوطنيتين، ما عدا اجتماعات لجنة الارتباط، إذا استؤنف عقدها الآن وفق الوعود المقطوعة.

الخلاصة

مما لا شك فيه أن الحركة لا تزال تؤمن إيماناً راسخاً بإمكانية التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والاتفاق بشأن الترتيبات التشغيلية، على النحو المبيّن في القرارين الصادرين عن الاجتماعات الدستورية في عامي 2015 و2017 والمعتمدين بتوافق الآراء.

وستترتب أيضاً على هذه النتيجة عواقب إنسانية إيجابية لأنها ستتيح للجمعيتين الوطنيتين التعاون بقدر أكبر من الفعالية بشأن أهم المسائل الرئيسية التي تواجههما، سواء في سياق النزاع الذي ينشطان فيه، أو الكوارث الطبيعية التي قد تتعرض لها المنطقة.

وفيما يتعلق بأحكام النطاق الجغرافي الواردة في مذكرة التفاهم، يخلص المراقب إلى أنه لم يُتَّخذ بعدُ أي إجراء عملي لازم للدفع قدماً بتنفيذ مذكرة التفاهم.

ومع ذلك، يظل المراقب متفائلاً بإمكانية إحراز تقدم كبير نحو إتمام تنفيذ مذكرة التفاهم، إن لم يكن تنفيذها بالكامل، قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية في شهر ديسمبر في حال قدمت حكومة إسرائيل المقبلة وجمعية ماجن دافيد أدوم تعهداً في هذا الصدد. والمراقب مستعد للعودة إلى المنطقة في أي وقت قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية لمساعدة الأطراف على المضي قدماً بهذه المسألة.

وإذا لم تسنح هذه الفرصة قبل انعقاد الاجتماعات الدستورية، فإن المسؤولية عن إجراءات التنفيذ ستقع على عاتق حكومة إسرائيل المقبلة وجمعية ماجن دافيد أدوم.

وبالنظر إلى انقضاء المدة المحددة في الجدول الزمني المتفق عليه للتنفيذ، فلا يمكن لجمعية ماجن دافيد أدوم وحكومة إسرائيل التحجج بأي عذر لتبرير أي نتيجة غير التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم في الأشهر الأولى من عام 2020 بغية الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها.

الملحق باء

مذكرة التفاهم

بين

جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية

وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

الملحق باء

إن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في محاولة لتسهيل اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وتمهيد الطريق لعضوية كلا الجمعيتين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
والتزاما منهما بالعمل وفقا للقانون الدولي الإنساني والقواعد والمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
ورغبة منهما في تسهيل التعاون بينهما؛

اتفقتا على ما يلي:

1- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وفقا للإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

2- تعترف جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن هذه الأخيرة هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأراضي الفلسطينية وأن هذه الأراضي تقع في النطاق الجغرافي للعمليات التشغيلية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلاحياتها. كما تحترم جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اختصاص كل منهما وتعملان وفق النظام الأساسي للحركة وقواعدها.

3- بعد اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث وبقبول جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر:

أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أية فروع لها خارج الحدود المعترف بها دولياً لدولة إسرائيل.

ب) تجري العمليات التشغيلية التي تقوم بها جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقا للحكام الوارد في القرار رقم 11 الصادر عن المؤتمر الدولي المعقود عام 1921.

ج) تستخدم جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني شارة مميزة وفق مقتضيات اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثالث والنظام الأساسي للحركة وقواعدها.

4- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سويا وبشكل منفصل داخل نطاق اختصاصها على وضع حد لأي سوء استخدام للشارة ومع سلطات كل منهما لضمان احترام ولايتها الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني

5- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وفق اتفاق سلام يوقع بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية.

6- تتعاون جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أجل تنفيذ مذكرة التفاهم عند توقيعها ومن خلال الترتيبات التشغيلية المتفق عليها من قبل فريق العمل الفني المشترك.

7- تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ عند توقيعها من طرف رئيس جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والموافقة عليها لاحقاً من قبل المجلسين التنفيذيين لكل من الجمعيتين.

الملحق باء

وقع في جنيف، بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

عن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية
الرئيس الدكتور نعوم عفراش

عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
الرئيس يونس الخطيب

بحضور السيدة ميشلين كالمي راي
عن الحكومة السويسرية
مستشارة فدرالية

عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
الرئيس جاكوب كالينبرغر

عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
نائب الرئيس بينغت ويستربرغ

عن اللجنة الدائمة
السيد فيليب كوفيلييه
الممثل الخاص المعني بالشارة

الملحق باء

الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية

بين

جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في إسرائيل

وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

الملحق باء

أبرم هذا الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية وفقا للفقرة 6 من مذكرة التفاهم الموقعة في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

لا ينبغي أن تفسر الترتيبات التشغيلية المتضمنة في هذا الاتفاق على نحو سياسي أو قانوني بل كترتيبات عملية لتسهيل الولاية الإنسانية لكلا الجمعيتين قدر الإمكان وفقا للقانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وقواعدها ومبادئها الأساسية.

لا يتضمن هذا الاتفاق أو أي ترتيب عملي آخر متفق عليه أي شيء من شأنه أن يغير بأي شكل الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية أو أي جزء منها كما جرى الاتفاق عليه في مذكرة التفاهم.

وقد اتفقت جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على الترتيبات التشغيلية التالية:

1- تساعد جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من خلال الترويج والمناصرة لدى السلطات الإسرائيلية المعنية، وذلك كما يلي:

أ) تأمين حركة التنقل لسيارات الإسعاف والمركبات التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية وذلك من أجل توفير الخدمات الطبية العاجلة وغيرها من الخدمات الإنسانية؛

ب) مساعدة مركبات وسيارات إسعاف وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على الوصول إلى كل الأشخاص الذين هم بحاجة للخدمات الطبية العاجلة وغيرها من الخدمات الإنسانية؛

ج) تسهيل مرور سيارات الإسعاف عبر نقاط التفتيش وإنشاء ممرات منفصلة سريعة لنقل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية عند الضرورة؛ وتسهيل مرور المرضى عبر جسر اللنبي؛

د) تسهيل مرور المرضى بين قطاع غزة والضفة الغربية عند الضرورة؛

هـ) توفير مناطق آمنة لسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عند نقاط التفتيش المعنية؛

و) مساعدة سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني على الوصول إلى القدس الشرقية وتمركزها في مستشفى الولادة التابع له هناك، وتسهيل الوصول إلى المستشفيات والخدمات الطبية والإنسانية الأخرى كما نصت علية لجنة الارتباط.

2- تعزز جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تعاونهما في النهوض بمهتيهما الإنسانيتين من خلال:

أ) إنشاء خط ساخن: يتم إنشاء خط ساخن بين الخدمات الطبية العاجلة التابعة لكلا الجمعيتين من أجل تسهيل الاتصال بينهما وتسوية القضايا التي يراها كل طرف مهمة.

ب) نظام الاتصال: تضع الجمعيتان وسائل للاتصال بينهما وتطورانها باستخدام الهواتف الثابتة والنقالة ونظم GPS، من جملة أمور أخرى.

الملحق باء

ج) تبادل المعرفة والخبرة: يتم تبادل المعرفة والخبرة في مجالات التأهب للكوارث والخدمات الطبية العاجلة والإسعافات الأولية من خلال التدريبات المشتركة والمتبادلة والاجتماعات وتبادل المتطوعين والشباب.

د) اجتماعات منتظمة للخدمات الطبية العاجلة والشباب والمتطوعين: إنشاء لجنة للارتباط تجتمع شهرياً أو أكثر من مرة في الشهر عند الضرورة على مستوى مديري العمليات لتأمين توصيل أفضل المساعدات إلى مَن هم بحاجة إليها.

هـ) برامج التوعية: تشجع الجمعيتان احترام المهمة الإنسانية والشارتين من قبل حاملي الأسلحة وعامة الناس وأصحاب القرار والأخصائيين في القانون. كما تواصل تعريف الموظفين والمتطوعين التابعين لهما وعامة الناس بالمبادىء الأساسية للحركة وقواعد القانون الدولي الإنساني.

و) التعاون بشأن القضايا المتعلقة ببنك الدم: تتعاون كلا الجمعيتين بشأن كل القضايا التي تمثل مصلحة مشتركة، كالتبرع بالدم وخدمات نقل الدم، والتخزين والتدريب الفني.

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ عند توقيعها من طرف رئيس جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والموافقة عليها لاحقاً من قبل المجلسين التنفيذيين لكل من الجمعيتين.

وقع في جنيف، بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

عن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية
الرئيس الدكتور نعوم عفراش

عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
الرئيس يونس الخطيب

بحضور السيدة ميشلين كالمي راي
عن الحكومة السويسرية
مستشارة فدرالية

عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
الرئيس جاكوب كالينبرغر

عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
نائب الرئيس بينغت ويستربرغ

عن اللجنة الدائمة
السيد فيليب كوفيلييه
الممثل الخاص المعني بالشارة